

Distr.: General
10 October 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والعشرون المستأنفة
فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال
مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية
والشؤون الإدارية

لجنة المخدرات

الدورة السادسة والخمسون المستأنفة
فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال
تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات
التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،
وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته
الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية
والميزانية والإدارة الاستراتيجية

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني
بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
ووضعه المالي

مذكرة من الأمانة

إضافة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٤٦،
الذي مدد فيه المجلس ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني
بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي حتى
النصف الأول من عام ٢٠١٥، وكذلك عملاً بقرارات لجنة المخدرات ١٣/٥٢



و١٠/٥٤ و١٧/٥٤ و١١/٥٦ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ و١/٢٠ و٩/٢٠ و٢/٢٢. وتشمل هذه المذكرة عمل الفريق العامل في الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومع أن الرئيسين المتشاركين قدما إلى لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين تقريراً شفويّاً عن عمل الفريق العامل إلى غاية ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، فإن تلك المعلومات ترد أيضاً في هذا التقرير حتى تكتمل الصورة.

أولاً - المداولات

١- في الفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى ثلاثة اجتماعات غير رسمية واجتماعاً رسمياً واحداً. وواصل النظر في المسائل المدرجة ضمن بنود جدول أعماله، حسبما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٤٦/٢٠١٣ ولجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨، ووفقاً للاختصاصات المرفقة بتلك القرارات وكذلك الأحكام الواردة في قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و١٧/٥٤ و١١/٥٦ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و٩/٢٠ و٢/٢٢.

٢- ووافق الفريق العامل في اجتماعه الرسمي الذي عُقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ على التوصيات التي ستنظر فيها لجنة المخدرات في دورتها السادسة والخمسين ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية والعشرين والتي تشمل جوانب من قبيل تمديد ولايتها والتشجيع على ترسيخ ممارسة التقييم واعتماد نهج برنامجي متكامل داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وتعزيز بنى المكتب المالى واستعراض أعمال الفريق العامل من حيث الشكل والتنظيم. وقد سبقت الاجتماع ثلاث جولات من مشاورات "غير رسمية جانبية" في ١٨ و٢٤ و٣٠ كانون الثاني/يناير لمناقشة التوصيات.

٣- وخلال الاجتماع الذي عُقد في ١١ شباط/فبراير، عُرضت النتائج الأولية للتقييم المستقل لإطار البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ لتتناولها الدول الأعضاء بمزيد من النقاش وتُقدّم تعليقات بشأنها. وإجمالاً، تبين من التقييم أن الوثيقة متوافقة مع غيرها من أطر السياسات التابعة للمكتب كما أنّها تتيح إطاراً متسقاً لأنشطة المكتب في المنطقة، مما يسمح له بالاستجابة على نحو أفضل

للأولويات الوطنية. ولاحظ المشاركون أن التوقعات الأولية من البرنامج ربما لم تتحقق نتيجة نقص في التمويل على الرغم من أن العمل الجيد المضطلع به في المنطقة حدير بالإشادة. وقدّم ممثل عن الأمانة عرضاً إيضاحياً عن الحالة الراهنة في ما يتعلق بتقديم تقارير عن البرامج القطرية والإقليمية التابعة للمكتب. كما أبلغ الفريق العامل أن من المتوقع أن تكون أول مجموعة كاملة من التقارير عن البرامج القائمة على النتائج بشأن جميع البرامج القطرية والإقليمية متاحة بحلول عام ٢٠١٤. وأشار إلى أن بوسع الفريق الشروع في النظر في دورة سنوية تقدّم خلالها بانتظام تقارير عن مدى تنفيذ البرامج وعن القضايا ذات الصلة بجمع الأموال. وشدد المشاركون كذلك على الحاجة إلى أن تكون التقارير المقدّمة سهلة القراءة وعلى أن تتضمن معلومات عن النتائج الملموسة المحقّقة في إطار كل برنامج محدد، إذ إن ذلك من شأنه جلب التمويل من الدول الأطراف. وقدّمت الأمانة آخر المستجدات عن فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدّرات باعتبارهما خطرين يهدّدان الأمن والاستقرار، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠١١. وتهدف فرقة العمل هذه التي يشترك في رئاستها المكتب وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة إلى إعداد تدابير على نطاق المنظومة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدّرات، كما أنّها تتيح منتدى للتشاور بشأن وثائق مثل تقييمات خطر الجريمة المنظّمة عبر الوطنية التي يقوم بها المكتب. وفي حين أنّ فرقة العمل لم تبدأ بعد في القيام بالأنشطة العملية وفي تقديم المساعدة المشتركة أو في البرمجة على الصعيد القطري بانتظام، فإنّ موقعها يتيح لها مناقشة المسائل السياسية وتقاسم التجارب في مختلف المناطق. وأشار المشاركون إلى أنّ فرقة العمل تؤدّي دوراً محورياً في ولاية المكتب وإلى أنّهم يأملون في أن يتواصل تلقيهم معلومات حول أنشطتها بشكل منتظم.

٤ - وخلال الاجتماع المنعقد في ٢٠ حزيران/يونيه، وافق الفريق العامل على الجدول الزمني لاجتماعاته وبرنامج عمله المؤقت للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، الذي يهدف إلى تغطية دورة استعراضية سنوية لبرامج المكتب وإلى النظر في وضعه التمويلي وإدارته المالية وفي نتائج التقييم والتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة. كما استعرض الفريق العامل أعماله من حيث الشكل والتنظيم بهدف تحسين فعاليتها. ولوحظ في هذا الصدد أنّ الفريق العامل يؤدّي دوراً رئيسياً في جهود المكتب لجمع الأموال لأنّ بإمكانه تعريف الدول الأعضاء إجمالاً بعمل المكتب واحتياجاته التمويلية. وأعرب عن الأمل في أن يتواصل تقديم توصيات ملموسة إلى اللجنتين. كما عرضت الأمانة البرنامج الإقليمي لشرق آسيا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، الذي يشمل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بما في ذلك الاتجار

بالمخدرات؛ ومكافحة الفساد؛ ومنع الإرهاب؛ والترويج لإقامة نظم للعدالة الجنائية تتسم بالكفاءة والإنصاف وتراعي الاعتبارات الإنسانية؛ والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ونتجت الأولويات التي حُدِّدت في البرنامج عن حوار موضوعي وشامل مع الحكومات المعنية والمجتمع المدني وشركاء دوليين. وقد انصبَّ التركيز على البعد العابر للحدود للتحديات التي تطرحها الجريمة في المنطقة وعلى ضرورة اعتماد الصكوك اللازمة لتنفيذ فعَّال على الصعيد الوطني بهدف تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وأشار الرئيسان المشاركان إلى الاجتماع الذي كانا قد عقده مع المدير التنفيذي للمكتب في ١٩ حزيران/يونيه والذي ناقشوا خلاله مسألة كيفية تعزيز التعاون والتحاور بين المكتب والفريق العامل بغية تيسير عمله في إطار ولايته المجددة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، خاصة فيما يتعلق بالمضي قدماً نحو ضمان تمويل المكتب على نحو أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة.

٥- وخلال الاجتماع الذي عقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر، عرضت الأمانة النتائج الرئيسية الحالية للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وفيما يتعلق بمختلف التحديات الاستراتيجية والسياسية المطروحة في سياق المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها أفغانستان، أوضح أنَّ المكتب سوف يعمل من الناحية الاستراتيجية في إطار البرنامج الإقليمي بغية التركيز على مجالات التعاون الرئيسية، من قبيل مراقبة السلائف، وتقاسم المواد والمعلومات الاستخباراتية، وتدفعات الأموال، فضلاً عن التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنَّ البرنامج الإقليمي متزامن تزامناً وثيقاً مع آليات رئيسية أخرى عاملة في المنطقة، وأنَّ التعاون جارٍ مع المنظمات والمبادرات الإقليمية ذات الصلة، ومع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وبلدان شريكة. وقُدِّمت للوفود معلومات عن وضع المكتب التمويلي، بما في ذلك معلومات عن الزيادة في الأموال المخصَّصة الغرض وخفض الأموال العامة الغرض، وعن اتجاه التمويل نحو الانخفاض في إطار الميزانية العادية. وأبلغت الأمانة المشاركين في الاجتماع بالانتقال المقترح إلى نموذج تمويل جديد من المتوقع اعتماده للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. كما قُدِّمت إيضاحات حول الاستخدامات المسموح بها لأموال تكاليف الدعم البرنامجي وحول الاسترداد التكاليف بالكامل في المشاريع والبرامج، وقُدِّمت أمثلة توضح كيف يمكن تطبيق نموذج التمويل الجديد عملياً. وأعربت الأمانة عن استعدادها لمواصلة مناقشة هذه المسألة خلال اجتماعات الفريق العامل القادمة، قبل أن تتخذ اللجنتان إجراءات بشأن الميزانية الموحدة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ خلال دورتهما المستأنفة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر. وأكدَّ عدة متكلمين على أهمية النهج البرنامجي المتكامل وعلى أهمية أن تتم عمليتا تقديم التقارير وجمع الأموال على المستوى البرنامجي. كما أشار متكلمون إلى الصلة بين جودة التقارير المقدمة وعملية جمع الأموال، والحاجة إلى إيجاد حوافز لتخصيص أموال بحسب

المنطقة أو الموضوع (تمويل مخصص بشروط ميسرة). واعتبر بعض المشاركين نموذج التمويل المقترح أداة يحتتمل استخدامها لزيادة المساءلة والشفافية بشأن الاستخدام الفعلي لأموال المتبرعين. وطُرحت أسئلة حول الكيفية التي سيعالج بها نموذج التمويل الذي اقترحه المكتب مسألة الانخفاض المتوقع في الموارد العامة الغرض وحول ما هو بصدد اتخاذ من تدابير لتحفيز الاستمرار في المساهمة في هذه الموارد. وقدّمت الأمانة أيضاً عرضاً إيضاحياً خلال الاجتماع حول التقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ البرنامج المواضيعي الخاص بالجريمة المنظمة والاتجار للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، شمل الإنجازات والأولويات والوضع التمويلي لمختلف البرامج الفرعية.

ثانياً- المسائل التنظيمية والإدارية

٦- عقد الفريق العامل أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير اجتماعاً رسمياً واحداً وثلاثة اجتماعات غير رسمية في ١ شباط/فبراير، و ١١ شباط/فبراير، وفي ٢٠ حزيران/يونيه و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧- وفي اجتماع مشترك عُقد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اتفق المكتبان الموسّعان للجنيتين على التوصية بتعيين علي أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) وإغناثيو بيلينا رويث (إسبانيا) رئيسين متشاركين للفريق العامل في إطار ولايته المحددة في الاجتماعات المقبلة للجنيتين التي ستُعقد فيما بين الدورات أو في دوراتهما المستأنفة. وقد وافق المكتبان الموسّعان أيضاً في الاجتماع المشترك على تحويل الرئيسين المتشاركين المرشّحين صلاحية الشروع في تنظيم عمل الفريق العامل بما في ذلك عقد الاجتماعات، قبل إقرار اللجنيتين رسمياً التعيينين لمنصبي الرئيسين المتشاركين، وقبل اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار المتعلق بتمديد ولاية الفريق العامل. ورشّحت مجموعة ال ٧٧ والصين رضا نجفي لمنصب رئيس مشارك جديد ليحل محل السيد سلطانية عند انقضاء فترة ولايته في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على أن يتم قبول هذا الترشيح وإقرار تعيينه من قبل اللجنيتين لاحقاً.

٨- وقد واصلت الأمانة تزويد الفريق العامل بالوثائق والمعلومات بوسائل إلكترونية وفي شكل نسخ مطبوعة، بما في ذلك عن طريق موقع شبكي متاح للعموم أنشأته الأمانة وتتولّى إدارته على الموقع الشبكي للمكتب لكي يستخدمه الفريق العامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الأمانة أيضاً صفحة شبكية آمنة لفائدة الدول الأعضاء لتمكينها من الحصول على المعلومات التي تهمّها.